التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للازمة القطرية

د.حليمة خليف زغير البهادلي
كلية اصول الدين الجامعة
قسم القانون

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

المقدمة:

ان قطر ومنذ تأسيسها خاضت صراعات محمومة مع جيرانها لذلك نرى انها على مر تاريخها تعيش حالة الخوف من القضم او الهيمنة، لذا هي تلجأ الى العامل الخارجي او الاعتماد على الدول الكبرى لحمايتها ونرى حالها اليوم هو انعكاسا لتاريخها حيث اعتمادها على العامل الخارجي، وتبقى الصراعات بين الدول من أهم أسباب استنزاف ثرواتها، فضلًا عن أنها تهدر فرص التعاون والتكامل بين اقتصاديات الدول المتصارعة، وتكون الطامة الكبرى أن يقع الصراع بين دول الجوار، وبخاصة تلك التي تربط بينها العديد من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، بل والمصير المشترك والصراع الخليجي يقع في دائرة صراعات المغارم ولن يخرج منه طرف رابح وآخر خاسر، وإن دولة قطر من الدول المتقدمة جدا في مؤشر التنمية الاقتصادية للدول الصغيرة الى حد ان الدولة امامها هي النرويج لمتوسط الدخل السنوي الفردي. عانت دولة قطر في بداية الازمة الخليجية في حزيران ٢٠١٧م عجزا في العديد من القطاعات والتكاليف في مجموعة من المجالات وخاصة في المجالات الشحن، الغذاء، شركات الطيران، الاسهم المصرفية

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في اطار تسليط الضوء على الازمة القطرية سماتها وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

إشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في دراسة ازمة عدت من اخطر الازمات التي واجهت مجلس التعاون الخليجي وتتناولها من حيث الاسباب والتطور واساليب الادارة التي اتبعت من قبل اطرافها

فرضية البحث:

أن الأزمة الخليجية او القطرية مهما تعددت احتمالات وطرق حلها إلا أنها ستكون لها تداعيات مستقبلية على بنية هذا الاتحاد على مختلف الأصعدة (الاقتصادي، العسكري، السياسي) مما سيؤثر كذلك على مواقف هذه الدول من القضايا القومية وإضعافها مقابل التكالب العالمي، وكذلك إضعاف أهمية وثقل وجدية تناول ملفات هذه القضايا في الجامعة العربية.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

هيكلية البحث:

انقسم البحث الى محورين تناول المحور الاول التداعيات الاقتصادية للازمة القطرية وتناول المحور الثاني التداعيات الاجتماعية والوقوف على اهمالاجراءات الاقتصادية والقانونية القطرية لتطويق الازمة

مناهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي في تناوله الازمة القطرية وتحليل مسارها ونتائجها وصولا الى تحقيق الغاية الاهم من موضوع الدراسة في مهارات ادارة الازمات وصنع القرار

المحور الاول: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للازمة القطرية

اولا: التداعيات الاقتصادية للازمة القطرية:

١.حصاد البعد الاقتصادي:

تستورد قطر ما يقرب من (٤٠%) من احتياجاتها الغذائية عبر المملكة العربية السعودية ومعظمها عبر طرق الشحن التي تمر عبر موانئ دبي والفجيرة في دولة الامارات للتزود بالوقود وبالمثل تحصل الامارات العربية المتحدة على ثلث الغاز الطبيعي من القطر عبر خط انابيب دولفين للطاقة ويقول تقرير الامم المتحدة انه في ٥ حزيران ٢٠١٧م تلقت موانى والسعودية وبعض دول الرباعية اوامر رسمية من سلطاتها بعدم السماح لأي قارب او سفن قطرية او سفن تملكها شركات قطرية من الرسو في موانئها لم ترد قطر بالمثل بل اعلنت عن فتح موانئها ومجالها الجوي والبري للتجارة مع جميع الدول بدون استثناء واكد بيان رسمي ان قطر لا تعاقب احدا من مواطني دول العازلة لها لأي سبب كان ناتجا عن هذه الازمة[١] ،و يلاحظ ان في كل هذه التطورات تبقى استراتيجية قطر عدم الرد بالمثل على مواقف وتقييد وعزل وحصار دول الرباعية ويأتي مشروع ما يعرف بقناة سلوى المائية الذي تهدف المملكة العربية السعودية منه عزل دولة قطر جغرافيا وتحويلها الى جزيرة حتى ان بعض المغردين من دول عزل قطر اطلقوا على دولة قطر جزيرة شرق سلوى[٢].

إن من المستبعد تحول سفن الشحن من الشمال الى الجنوب عبر هذا الممر الضيق بعيدا عن الخليج نفسه بحسب مجلة فوربس ووفقا للتقارير الصحيفة فان هذه القناة ستمتد ٦٠)

([1]) Ohchr Technical Mission to the state of Qatar Report On the impact of the Gulf Crisis on human rights December 2017, p8-10.

([٢])عبد الرزاق حمد الدليمي. الإعلام وإدارة الأزمات، دار المسيرة، دمشق، ٢٠١٢، ص٨٩

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

كم) بعرض (٢٠٠م) وعمق (٢٠م) لتسمح بمرور سفن طولها (٢٩٥م) بسبعة (٣٣م) وتشير التقديرات الاولية للتكلفة بنحو (٧٤٧) مليون دولار ان طول القناة قد يزيد عن رقم ٦٠ كيلومترا المقترح ومع استبعاد العوامل الاقتصادية قد تكون الدواعي الامنية وراء قيام الرياض بإعطاء الضوء الاخضر لهذا مشروع فقد كانت الحدود السعودية القطرية مسرحا لاشتباكات عنيفة في الماضي من بينها اطلاق نار عام ١٩٩٢م لقي خلاله (٣) اشخاص مصرعهم في منطقه الخفوس كما ذكرنا سابقا وانتهى البلدان من ترسيم الحدود عام ٢٠٠١م، الغذاء كما اشرنا سابقا تستورد قطر ما يقرب من (٤٠) في المائة من احتياجاتها الغذائية عبر المملكة العربية السعودية ومعظمها عبر طرق الشحن التي تمر عبر موانئ دبي والفجيرة في دولة الامارات للتزود ويذكر وزير الاقتصاد والتجارة القطري ان (٨٠٠) شاحنة كانت تعبر الحدود البرية بين سعودية وقطر يوميا حاملة موادا غذائية وادوية وغيرها ومع اغلاق الحدود البرية توقف التبادل التجاري كليا في الايام الاولى للازمة فتسبب ذللك بحالة من القلق الجماعي لكن قطر استعادت توازنها وتمكنت من ادارة الازمة وايجاد طرق ودول وممرات بديلة للتغلب على ما تسميه الحصار بل وحتى التأقلم مع الوضع القائم مثال على ذلك بدلا من الاعتماد قبل الازمة على ميناء جبل علي جنوب دبي الميناء الاكثر ازدحاما في المنطقة الذي يتعامل مع اكثر من ثلث الشحنات في الخليج وقبل اندلاع الازمة كانت (٨٥%) من الشحنات المحمولة على متن السفن تذهب الى قطر وان افتتاح قطر لميناء حمد بكلفة (٧.٤) مليار دولار والذي يعد احد اهم واكبر الموانئ في منطقة الشرق الاوسط واحد اضخم مشاريع البنية التحتية في قطر ويشكل اهم بوابة بحرية للتجارة الخارجية لقطر بقدرة استقبال السفن والبواخر بمختلف احجامها واوزانها ولعب دورا بارزا في كسر الحصار عام ٢٠١٧م حيث ساهم بشكل كبير بتوفير مصدر بديل ومهم عن ميناء جبل علي خاصة بعد نقل شركة الملاحة القطرية مركزها الاقليمي من دولة الامارات العربية المتحدة الى سلطنة عمان التي بقيت على الحياد وبفضل ذللك نمت تجارتها مع قطر بنسبة (٢٠٠%) ووصلت حركه المرور في ميناء صلالة الى (٢٩ %)[١].

بلغت التدفقات التجارية في عام ٢٠١٥م لقطر اكثر من (٢) مليار دولار مع المملكة العربية السعودية و٧مليارات دولار مع الامارات العربية المتحدة و(٥٠٠) مليون دولار مع البحرين اذ ان قيمة صادرات قطر الى هذه الدول الثلاث كانت اكبر مما تستورده منها من الاغذية والادوية[٢].

---

(١) عبد الرزاق حمد الدليمي، مصدر سبق ذكره ، ص١٣.

(٢) أحمد ماهر. إدارة الأزمات، الدار الجامعية، ط٢، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص١٤.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

ان شركات الطيران تثبت في الايام الاولى في ان ربحية الخطوط الجوية القطرية تأثرت سلباً بالقيود المفروضة على المجال الجوي وقامت بتعديل مسار رحلاتها لتعبر رحلاتها المتجهة الى اوروبا الولايات المتحدة باتجاه المجال الجوي الايراني وكذلك لجأت لتعديل نموذج عملها مما أدى الى زيادة تكاليف بعض السلع المستوردة الى قطر ومع ذلك قد يقابل ذلك انخفاض تكاليف مناوبة الشحنات عبر سلطنة عمان، قطر لديها في الواقع مجال جوي صغير للغاية بالنسبة لحجم الدولة. ان منع قطر من المجال الجوي والبحري السعودي والاماراتي سيوثر بشكل فعال على خطوط الجوية القطرية[٣].

ان فقدان القدرة على الوصول الى المجال الجوي السعودي سيجبر الخطوط الجوية القطرية على المناورة المكلفة لإعادة توجيه رحلاتها المتجهة الى افريقيا كما ان فقدان القدرة على الوصول الى المجال الجوي البحريني سيساهم بتطويق قطر وهذا يعني انه اذا استمر الحظر فان طائرات الخطوط الجوية القطرية ستحتاج الى التحليق عبر المجال الجوي الذي تم منعها من التحليق فوقه للوصول الى قاعدتها الرئيسية في الدوحة[٤].

٢: نتائج منع طيران الخطوط الجوية القطرية من التحليق فوق اجواء دول الرباعية

تنص اتفاقية النقل الدولي للخدمات الجوية والتي تعتبر البحرين والامارات العربية المتحدة وقطر جزءا منها على ان الدول لا تستطيع اغلاق مجالها الجوي بشكل قانوني امام الموقعين عليها ومع ذلك يمكن للبلدان الخروج من المعاهدة او محاولة فرض الحظر بموجب المعاهدة ومع ذلك فان المملكة العربية السعودية ليست دولة عضوا في الرابطة ويمكنها اغلاق مجالها الجوي امام رحلات الخطوط الجوية القطرية بشكل قانوني خارج مجالها الجوي[٥].

نتجت عن ذلك ان اعلمت البحرين الخطوط الجوية القطرية بعدم التحليق عبر مجالها الجوي وهذا يعني انه حتى اذا لم تكن شركة الخطوط الجوية راضية فستكون عرضة لاختناق حركة المرور الجوي الثقيل وكذلك فعلت دولة الامارات وكانت قطر والامارات تبادلتا الاتهامات بتعقب مقاتلات الدولتين للطائرات المدنية للدولة الاخرى وتقدمت كل من هيئة الطيران المدني القطرية والاماراتية بشكاوى لدى المنظمة الدولية للطيران المدني بشأن التعديات وتهديد سلامة الركاب وهو امر مرفوض بأي شكل من الاشكال[٦].

---

(٣) عاصم الأعرجي. إدارة الأزمات واتخاذ القرارات، مؤسسة حمادة ودار اليازوري، الأروق، ط١، ٢٠١٣، ص٧.

(٤) إسماعيل عبد الفتاح. الإعلام وإدارة الأزمات، دار العالم العربي، القاهرة، ط١، ٢٠١٣، ص١٥.

(٥) أمينة سالم. إدارة الأزمات والتخطيط الإستراتيجي، المكتب العربي للمعارف، ط١، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٧.

(٦)عزيز صادق سنبه. مراكز الابحاث ودورها في عملية صنع الازمات في العراق، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٦، ص٩٧.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

زاد هذا من حدة التصعيد في مشهد الازمة الخليجية حيث ان التصعيد عاد في المشهد الخليجي ليتصدر عناوين الاخبار بعدما اعلنت وكالة الانباء الاماراتية ملاحقة مقاتلات تابعه لسلاح الجو القطري لطائرة مدنية في المجال الجوي البحريني وسبق ذلك تغريدة للشيخ خالد بن احمد ال خليفة وزير الخارجية البحريني على موقع تويتر مطالبا بمحاكمة قناة الجزيرة القطرية واغلاقها بالإضافة الى مطالب الثلاثة عشرة التي قدمتها الدول الرباعية لتصبح (١٤) مطلبا لكن بصورة غير رسمية[٧].

٣:تأثير الازمة الخليجية على القطاع المصرفي والاسهم

فقد سوق الاسهم القطرية (٧ %) في اليوم الاول لازمة و(١٥%) من قيمته السوقية خلال المائة يوم الاولى من الازمة لينخفض سوق الاسهم الى ادنى مستوى له منذ (٥٢) شهرا كما تراجع حجم الواردات بنسبة (٤٠%) في الشهر الاول للازمة وتوقف النمو الاقتصادي وارتفعت اسعار المواد الغذائية وتراجعت اسعار العقارات وضرب قطاع السياحة والسفر. ان الازمة قد اوجدت حالة من عدم اليقين في الدول الخليجية ويمكن ان توثر سلبا على التوقعات الائتمانية لجميع البلدان المعنية وان شدة الازمة الخليجية بين دول الخليج غير مسبوقة مما يضاعف من عدم اليقين بشان التأثير الاقتصادي والمالي والاجتماعي والنهائي على مجلس التعاون الخليجي ككل[٨].

سارعت وكالة ستاندرد اند بورز المسؤولية عن التصنيف الائتماني للدول الى تخفيض درجة التصنيف الائتماني لقطر بعد قطع السعودية والامارات العربية المتحدة ومصر والبحرين العلاقات الديبلوماسية مع قطر واثارت الاحصائيات الى ان قيمة التبادل التجاري بين الدول العربية ودولة قطر في عام ٢٠١٦ بلغت نحو (١٢.٣) مليار دولار وبين دول الخليج وقطر (١٠.٤) مليارات دولار وبلغ حجم التبادل التجاري بين قطر ودول العالم في ٢٠١٦م نحو (٨٩) مليار دولار و(١٣.٨%) منه من الدول العربية (١١.٧%) من دول الخليج هذه الارقام توكد الخسارة المكلفة التي ستتعرض لها تلك الدول بما فيها قطر طيلة فترة هذه الازمة[٩].

تظهر بيانات دراسة حركة التبادل عام ٢٠١٥م طبيعة الخسارة التي سيتحملها الموردون من السعودية والامارات والبحرين بسبب عزل قطر فبحسب ارقام عام ٢٠١٥م قبل الازمة تأتي السعودية والامارات في المرتبة الاولى والثانية من حيث الدول المصدرة للمواد الغذائية الى قطر بإجمالي (٣١٠) ملايين دولار اما في تجارة المواشي فتاتي السعودية في المرتبة الاولى للمصدرين والامارات في المرتبة الخامسة بإجمالي (١٧٨) مليون دولار سنويا، من ناحية تجارة الوقود تأتي البحرين في المرتبة

---

(٧)المصدر نفسه، ص٩٧.

(٨). ماجد سلام الهدمي. وآخرون. مبادئ إدارة الازمات الاستراتيجية والحلول، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩،ص ٧.

(٩) محمود سمير الرنتيسي. السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (٢٠١١-٢٠١٣)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ط١، ٢٠١٤، ص ٥٢.

الاولى من حيث المصدرين والامارات في المرتبة الثانية وبإجمالي نحو (٢٠٠) مليون دولار. اما في المعادن فتأتي الامارات في صدارة الدول المصدرة لقطر وبإجمالي سنوي يفوق نصف مليار دولار[١٠].

ظهرت في هذا السياق احصائيات رسمية بان السعودية والامارات والبحرين تستحوذ على (٨٧%) من حركة التبادل التجاري بين قطر والدول الخليجية وهناك ترابط في المصالح التجارية بين تللك الدول الثلاث وقطر في مجالات عديدة على رأسها انابيب دولفين التي تزود قطر بها دولة الامارات بحوالي (٣٠%) من حاجتها من الغاز، ان قرار الدول العربية الست قطع العلاقات واغلاق الممرات الجوية والبحرية والبرية مع قطر دفع المتعاملين الى بيع الريال القطري الذي فقد (١٠) في المئة من قيمته الصرفية في بداية الازمة، ان استمرار النزاع فترة طويلة سيكون له تأثير سلبي على التجارة البينية وعلى الاستثمارات وهذا بدوره سيرفع العجز في ميزان المدفوعات (الحساب الجاري) اذا استمرت الازمة[١١].

٤:حصاد الازمة الخليجية على قطاعي السفر والسياحة

كان هناك قبل الازمة اكثر من (٧٠) رحلة يوميا بين قطر وجاراتها الخليجية الثلاث وذكرت شركة (TDZ) الاسبانية الاستشارية ان الاحصاءات الرسمية تشير الى ان الزوار الوافدين الى قطر انخفضوا بنسبة (٢٣%) في العام ٢٠١٧م الى (٢.٣) مليون مما ادى الى تقليص معدلات اشغال الفنادق والغرف وسط خطط لزيادة القدرة بنسبة (٧٥%) قبل انطلاق كاس العالم تضم قطر ٢١ مركزا للتسوق ومن المقرر مراكز اخرى هذا العالم ما سيؤدي الى وفرة من مساحات البيع بالتجزئة مع انخفاض ثقة المستهلك[١٢].

ادى انخفاض الانفاق وزيادة العرض بسبب الازمة والعزل لتراجع اسعار العقارات السكنية بنسبة (٢٠%) تقريبا مقارنة بالعام ٢٠١٦م وفقا لإحصائيات البنك المركزي ويعمل العديد من الدوائر الحكومية والقطاع الخاص على تخفيض ميزانيات الموظفين. لكن مع ذلك ان بعض الثقة عادت الى زوار قطر بعد عام على الازمة الخليجية فقد كشف تقرير صادر عن الهيئة العامة للسياحة في قطر عن استقبال الدولة (٥٣٥) الف سائح خلال الربع الاول من عام ٢٠١٨م[١٣].

(١٠).علي فارس حميد وآخرون. قمة الرياض وهم القوة ومحنة المواجهة، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧، ص ١٧.

(١١)محجوب الزويري. ايران والازمة الخليجية المكاسب والخسائر، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (٢٧)، تموز ٢٠١٧، ص ٤٠.

(١٢)علي وهب. الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الاوسط التآمر الامريكي– الصهيوني، ط٢، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥، ص٢٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٤٤.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

سجل كانون الثاني ٢٠١٨م اكبر عدد من الزوار خلال شهر واحد منذ فرض العزل حسب ما نقلت صحيفة الراية القطرية وارجعت هيئة السياحة الاداء الايجابي الى العديد من العوامل وابرزها تنظيم مهرجان قطر للتسوق في نسخته الثانية الذي استمر لمدة شهر كامل تخلله العديد عن عروض التسوق والضيافة واوضح التقرير ان الارقام تظهر كذلك الاثر الايجابي الذي احدثه اعفاء مواطني دول مثل روسيا والهند والصين من تأشيرة الدخول الى قطر وارتفع عدد الزوار الروس بنسبة (٤١%) والصينيين بنسبة (٢٧ %) والهنود بنسبة (١٥%) خلال الربع الاول من ٢٠١٨م مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي[١٤].

اشارت الهيئة القطرية الى ان سياحة البواخر تأتي في صداره القطاعات التي اسهمت في النمو الايجابي لقطاع السياحة حيث استقبل ميناء الدوحة خلال الربع الاول (١٠) بواخر سياحية حملت على متنها اكثر من (٤٢) الف زائر ما بين مسافرين وطواقم تشغيل بزيادة نسبتها من العام ٢٠١٦م. لكن اوضحت الهيئة في تقريرها عن نتائج القطاع السياحي خلال الربع الاول ان الانخفاض في عدد الزوار القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي ومواطني دول عربية اخرى خلال الربع الاول يرجع الى اجراءات العزل وقطع العلاقات المفروضين على قطر منذ حزيران ٢٠١٧م حيث حظرت دول عزل قطر بشكل مفاجئ سفر مواطنيها الى قطر واطالت زمن الرحلة وزادت تكلفتها على الزوار القادمين من هذه الدول ممن ليسوا من مواطنيها ما يعني ان العجز الذي حدث عوضته قطر بهذا المهرجان[١٥].

ثانيا: التداعيات الاجتماعية للأزمة القطرية

١. اثر التداعيات الاجتماعية وادارة الازمة:

تتشارك قطر وجيرانها بروابط ثقافية وعائلية قوية. يبلغ عدد سكان قطر (٢.٧) مليون نسمة من هؤلاء حوالي (١٠%) من المواطنين القطريين. وهناك ما يقارب (٢٠,٠٠٠) مواطن سعودي و(١٥,٠٠٠) مواطن بحرين وإماراتي يعيشون ويعملون في قطر (لا توجد أرقام رسمية حول هذا الأمر لذا تستند هذه التقديرات إلى دراسة تقريبية لعام ٢٠١٤م عن ريادة الأعمال في قطر) كما يمكن مواطني دول مجلس التعاون الخليجي تملك العقارات بالكامل وتشغيل شركات في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى[١٦].

---

(١٤)قصي غريب. العلاقات القطرية– الاسرائيلية، النشرة الفلسطينية، وحدة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد (١٠)، حزيران ٢٠٠١، ص١٨.

(١٥)احمد سعيد نوفل واخرون. ازمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، العدد (٨)، ٢٠١٥، ص ٧.

(١٦)المصدر نفسه، ص١٢.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

توضح إحصاءات رسمية لمجلس التعاون الخليجي أن قطر استقبلت نحو (١.٣) مليون من مواطني دول مجلس التعاون، ما يمثل زيادة من (٥٢٦) ألفا في عام ٢٠٠٦م فضلا عن أن مئات الإماراتيين والسعوديين والبحرينيين والعمانيين يعملون في القطاعين الحكومي والأهلي القطريين، ويتلقى مئات الطلبة الخليجيين دراستهم في قطر والعكس[١٧].إن نسبة زيجات القطريين من الخليجيين تتراوح بين (٥%- ١٠%) يذكر تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن البيانات الرسمية لوزارات الداخلية لدول أطراف الأزمة وعدد المتزوجين القطريين في دول الرباعية هو (٦,٤٧٤) متأهلين من جنسيات دول الرباعية السعودية، الإمارات، البحرين قد طلبت حكوماتهم منهم المغادرة مع عائلاتهم خلال (١٤) يوما من اندلاع الأزمة. ومن يتخلف يعرض نفسه للمساءلة. يشير تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أن هناك من رفضوا المغادرة متحملين عواقب قرارهم حتى لا تتشتت أسرهم. لكن حسب فريق مفوضية حقوق الإنسان فإن المواطنين من دول مقاطعة قطر الخليجية الذين بقوا في قطر يعانون من عدم قدرتهم على تجديد جوازات سفرهم[١٨].

يذكر كريستيان اولريخسن الباحث المتخصص في الشؤون الخليجية أن من حصاد الأزمة الخليجية في بعدها الاجتماعي أدت لتحولين شاملين على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في دول الخليج العربية التي كانت تاريخيا مرتبطة ارتباطا وثيقا من خلال العلاقات القبلية والمصاهرة والتجارة، وعبرت الحدود الوطنية وربطت شعوب المنطقة بعضها ببعض وتمثلت بما يلي: [١٩]

أ. التحول الأول هو محاولات دول الرباعية التدخل في ديناميكيات العوائل والقبائل الحاكمة لتقويض التماسك الاجتماعي والسياسي وضرب العلاقة بين الدولة والمجتمع راجع الملحق (ج).

([١٧]). سالم اقاري. الازمة الخليجية ٢٠١٧ بين السياسة العربية والمواقف الدولية، مجلة تحولات، العدد (١)، ٢٠١٨، ص١٦١.

([١٨])د. أميرة الراشد. العلاقات الخليجية الأمريكية عام ٢٠١٨ : التوافق والتباين والتحديات المستقبلية، موقع اراء حول الخليج، الشبكة الدولية للأنترنيت، على الرابط: http://araa.sa/index.php?view=article&id=4359:324231&Itemid=172nt تمت المعاينة من قبل الباحث بتاريخ ٢٩ ت١ ٢٠١٩.

([19])Ohchr Technical Mission to the state of Qatar Report On the impact of the Gulf Crisis on human rights December 2017, p8-10.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

ب. التحول الثاني رغم أن الأزمة الخليجية ضربت أحد السمات المميزة للحركة بين دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن قطر أوجدت لنفسها طرقا تجارية محلية وشهدت دولة قطر نموا متسارع في الشراكات الاقتصادية.

٢:حصاد الازمة الخليجية على دول الرباعية بالأرقام نتيجة لمقاطعة صادراتها الى قطر

يذكر تقرير مجلس مفوضية قطر لحقوق الانسان انه في فترة بين ١ كانون الثاني ٢٠١٧م الى عشية اندلاع الازمة الخليجية في ٥ حزيران ٢٠١٧ كانت قطر تستورد من دول الخليج بما فيها دول اطراف الازمة (٧٥%) من احتياجاتها من السكر من تللك الدول و(٦٧%) من الزيت (٥٩%) من منتجات الالبان و(٩٣%) من مواد البناء و(٤٧%) من احتياجات قطر من الخشب والحصى و(٥١%) من الحبال للبناء، هذه الاحصائيات تظهر اعتماد قطر شبه الكلي على جيرانها الخليجيين ويذكر التقرير ان سعر هذا التبادل التجاري بين ١ كانون الثاني الى تاريخ ٣٠ ايار بعد اسبوع من اندلاع الازمة (١١) مليار ريال قطري (٣ مليار دولار امريكي) لكن بعد بداية الازمة حتى نهاية سبتمبر بلغت قيمة التبادل (٣٩٢) مليون ريال قطري يساوي (١٠٣ مليون دولار امريكي) فكانت خسائر دول العربية في غضون (٥) اشهر ملياران و(٩٠٠) مليون دولار[٢٠].

خسرت المملكة العربية السعودية من المنتجات المعدنية ما قيمته (٢١٤) مليون دولار من قيمة صادراتها الى قطر بما في ذلك (٤١) مليون دولار من المنشآت الحديدية بالإضافة الى ذلك كانت الامارات العربية المتحدة قبل الازمة تزود قطر بما يصل الى (٥١٠) مليون دولار بما في ذلك (١٠٨) مليون دولار من شركة كوبر واير و(٥٢) مليون دولار من الحديد و(٩٠) مليون من الهياكل الحديدية واخيرا خسرت البحرين ومصر (١٤١) مليون دولار من صادراتها من المعادن الى قطر، قامت كل من تركيا وايران بتعويض التصدير في المعادن وزادت قدر التصدير عندهما في المنطقة عن (٧٥٠) مليار دولار ولديها القدرة على استبدال هذه المنتجات المفقودة كبديل للرباعية، اعتبارا من عام ٢٠١٥م صدرت ايران (١.٤٣) مليار دولار من المعادن وحسب تقرير فايننشال تايمز لعام ٢٠١٥م كانت تركيا واحدة من اكبر (٥) شركات مصدره للهياكل الحديدية وهذا يشكل خسارة للمشروع العربي في مقابل تعزيز بقية مشاريع القوى الاقليمية[٢١].

([20])Ohchr Technical Mission to the state of Qatar Report On the impact of the Gulf Crisis on human rights December 2017, p8-١٤.

([٢١])محمد احمد امير. ازمة الخليج والعلاقات القطرية، المركز العربي للدراسات والبحوث، بحث منشور، ٢٠١٧،ص٧١.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

فقدت المملكة العربية السعودية ما قيمته (٢٩٩) مليون دولار من توقف تصديرها من المنتجات الحيوانية الى قطر شهريا يتضمن (١٥٧) مليون دولار من الحليب المخمر و(٧٨) مليون دولار من الحيوانات الاخرى (الحيوانات الأليفة والحشرات والحيوانات حديقة الحيوان ويمكن مع ذللك لسلطنة عمان تعويض هذه المنتجات بسهولة ويذكر التقرير اعتبارا من عام ٢٠١٥ ان تركيا كانت واحدة من اكبر خمسة بائعين لشركة fermented milk الى اسيا في حين كانت عمان المصدرة الاولى للحيوانات الاخرى في اسيا[٢٢].

تبلغ قيمة خسارة السعودية في قطاع تصدير المنتجات الكيمياوية والماكينات ما قيمته (١٩٢) دولار من المنتجات الكيمياوية ويشمل ذلك مليون دولار من المنتجات السعودية خاصة وان تركيا هي واحدة من اكبر خمسة بائعين لمنتجات التنظيف في اسيا اعتبارا من تقرير عام ٢٠١٥م اما بالنسبة للمنتجات الالية فتقدر خسارة السعودية بـ(١٦٣) مليون دولار وخسارة دولة الامارات العربية المتحدة بـ(٣١٥) مليون من السلك المعزول الذي اصبحت توفره الصين (الشريك التجاري الرئيسي لدولة قطر) والصين المصدر الاول للسلك المعزول في العالم من العالم من عام ٢٠١٥م وتذكر التقارير ان بعد مرور عام على الازمة الخليجية تقدر خسارة الرباعية تقدر خسارة الرباعية في قطاع السياحة والسفر بـ(١٠٨) الف زائر اسبوعيا مؤثراً على عائدات السياحة والسفر (٧٠%) من الزوار وجهة سفرهم الى دبي كما خسرت من تهريب رؤوس الاموال وبالتحديد من سوقي السعودية والامارتية مادى الى انتقال ١٠ شركات من دبي[٢٣].

بلغ حسب وزارة التخطيط والاحصاء القطرية في عام ٢٠١٦ حجم التبادل التجاري بين دولة قطر وباقي دول مجلس التعاون الخليجي بلغ (١٠.٥) مليار دولار او (٣٧.٩) مليار ريال قطري تصل نسبة التبادل بين قطر وكل من السعودية والامارات العربية المتحدة من التبادل التجاري بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي وهو ما خسرته قطر والسعودية والامارات بسبب الازمة[٢٤].

ان جمهورية مصر العربية كانت تصدر الى قطر قبل الازمة ما قيمته (٢٠٨) مليون دولار من السلع والمواد الغذائية وغيرها اما المملكة العربية السعودية فصادراتها الى قطر كانت تقدر (١.١) مليار دولار سنويا في ٢٠١٦م وما يقارب (٣٠٠) شركة سعودية كانت تصدر منتجاتها الى قطر توقفت جميعها مع اندلاع الازمة الخليجية، كانت قطر تستورد قبل الازمة الخليجية نحو اربع اخماس موادها الغذائية عبر حدودها

([٢٢]) المصدر نفسه،٧٨.

([٢٣])لينا الخطيب. سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج، مركز كارنغي للشرق الاوسط، بيروت، ٢٠١٤،ص٨٨.

([٢٤])عماد مؤيد المرسومي. الدور القطري فوضى برائحة الغاز، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٤،ص٤٤.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

البرية الوحيدة (مع المملكة العربية السعودية) او السفن التي تأتي من الموانئ عبر ميناء جبل علي في دولة الامارات العربية المتحدة ولكن قطر تصرفت بسرعة لوضع ترتيبات لوجستية جديدة فارتفع حجم التبادل التجاري بين قطر وعمان الى (١٤٤%) في عام ٢٠١٧م بعد اندلاع الازمة حيث تمت اعادة توجيه الشحن البحرية المتجهة الى قطر عبر الموانئ العمانية في حين ازدادت التجارة الثنائية مع كل من ايران وتركيا وباكستان ايضا بشكل كبير في اعقاب المقاطعة[٢٥].

٣:أوراق القوة المتاحة أمام دول الخليج العربي للخروج من الأزمة

يظهر في ضوء تشخيص طبيعة الأزمة وأبعادها واحتمالات تطورها والخيارات المتاحة فإن ثمة فرصة قد تكون سانحة أمام دول الخليج للخروج من هذه الأزمة التي أصبحت تضعف من سياساتها الخارجية وتستنزف جهودها بشكل متواصل ومتنام على الصعيد المالي والأمني والسياسي، مما أدى إلى تطور وتنامي دور إيران الإقليمي على حسابها وإفقادها العديد من أدوارها وأوراقها السابقة على الصعيدين الدولي والإقليمي والعربي حيث تؤدي التجارب والخبرات دورا مهما في بلورة مثل هذه الأوراق وتقييم قدرتها على التأثير[٢٦].

أن الأداة الأساسية لدول الخليج في السياسة الخارجية تتمثل في الجانب الاقتصادي سواء ما يتعلق منه بالدعم المالي أو الودائع الاستثمارية أو الاستثمارات، غير أن التعامل مع دول الخليج بوصفها أداة اقتصادية هو ما أربك سياساتها في التعامل مع الربيع العربي، وأدخلها في صراعات لا تصب في مصلحتها، ودفعها إلى التعامل مع أخطار موهومة على حساب جهودها في مواجهة الأخطار الحقيقية الداخلية منها والخارجية، ما وفر للعديد من الأطراف والقوى الغربية وإسرائيل فرصة لتحقيق أطماعها الاقتصادية والاستعمارية والأمنية مستغلة حالة الإرباك والتخوف التي أبدتها بعض دول الخليج[٢٧].

رغم أن الجانب الاقتصادي يؤدي دوراً مهماً في هذا الصدد ليس فيما يخص دول الخليج فحسب وإنما فيما يخص أي دولة في العالم تشابه حالتها دول الخليج غير أن البعد الأخلاقي والقيمي والسياسة العروبية بعمومها تبقى الأداة الأهم بيد هذه الدول حيث يعتقد بأن التوازن النسبي وتحقيق التضامن العربي من خلال بلورة موقف عربي عام على أسس قومية ولو في حدوده الدنيا كان الدور الأهم لدول الخليج على مدى عقود مضت وهو ما وفر لها الدور الإقليمي والدولي المتميز الذي حظيت به في السابق وانطلاقا من هذا التصور يمكن تحديد أهم أوراق القوة التي تملكها دول الخليج

([٢٥])فراس عباس هاشم. عوامل الرعب الموجهة السعودية واستراتيجية اتباع طرفي الصدع، قطر وازمة الخليج، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ط١، بيروت، ٢٠١٨،ص٣٤.

([٢٦]) المصدر نفسه ٣٥.

([٢٧]) المصدر نفسه، ص٤٠.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

اليوم، والتي يمكن استثمارها في استراتيجية الخروج من الأزمة الداخلية والخارجية على حد سواء ومن أهمها[٢٨]:

١. المصالح المشتركة. توفر المصلحة الحيوية والاستراتيجية لدول الخليج في الخروج من الأزمة والتي يتحقق لها اليوم بعد وطني وعربي وإسلامي متميز، وعلى الأخص فيما يتعلق بفشل المواجهات العنفية وتنامي المجموعات العنفية المتطرفة واتساع دورها، واتساع النفوذ الإيراني المناهض لتطلعات شعوب هذه الدول ونخبها وعلى حدود دول المجلس وتنامي الشعور الشعبي والنخبوي في دول المجلس بأهمية إعادة النظر بهذه السياسات بالتعاون مع النخبة الحاكمة، الأمر الذي يوفر الدوافع بمختلف مستوياتها لاتخاذ القرارات والسياسات والاليات التي تتطلبها استراتيجية الخروج من الأزمة، ولم يعد الأمر يحتمل التقدير والتخمين والرهان على قوى محلية أو إقليمية بل ولا حتى دولية حيث فشلت هذه السياسة في تحقيق الأمن والاستقرار لدول المجلس ولدول الربيع العربي على حد سواء.

٢. الدور المحوري. استمرار الترحيب بدور دول المجلس واعتباره دورا استراتيجيا من قبل التيارات السياسية الداعمة للثورات ومشاريع الإصلاح السياسي، ورغم أن دول المجلس لا تطبق الأنظمة الديمقراطية، غير أن هذه الحركات والقوى السياسية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين لم تتخذ أي سياسات أو مواقف كردود فعل على تدخلات وسياسات بعض دول الخليج ضدها وضد قوى الإصلاح الأخرى في عدد من الدول العربية، ما يزيد من فرصة التفاهم مع هذه التيارات، والتي سبق وأن تبلورت تفاهمات بينها وبين دول الخليج بشكل أولي عام ٢٠١٢، بوصفها القوى الأكثر شعبية وتنظيما وقبولا في الشارع العربي وفق نتائج جميع الانتخابات النزيهة نسبيا في مختلف الأقطار، فهي قادرة بالفعل على مساعدة دول الخليج لتوفير جهودها وأموالها وحماية أمنها واستعادة دورها الإقليمي والدولي في حال تم إعادة النظر بسياساتها المعارضة للربيع العربي.

٣. القدرات والإمكانيات. اعتماد القوى المناهضة للربيع على الدعم المالي والأمني من قبل دول الخليج، وأن هذه القوى لا تكاد تملك أي إمكانات ذاتية للاستمرار بسياساتها الحالية المناهضة للربيع ولتيار الإسلام السياسي والتي تستنزف سياسات واقتصادات دول الخليج وتطمع في مزيد منها بلا تردد، ولذلك فإن الفرصة متاحة لاستخدام هذه الأوراق لإحداث تحول نسبي مهم في سياسات وممارسات هذه القوى لوقف نزيف الدماء والفوضى في الأقطار العربية ذات الصلة، ولإعطاء الفرصة لسياسات خليجية جديدة أن تتقدم في السياسة العربية والإقليمية.

٤. التعامل مع القضية الفلسطينية. تراجع قدرة إسرائيل على تهديد أمن دول المجلس في ظل تنامي قوة المقاومة الفلسطينية عسكريا وأمنيا والتي أثبتتها الحروب الثلاثة السابقة على قطاع غزة (٢٠٠٨ -٢٠١٤م) وبرغم غياب معظم دول الخليج عن أي دعم

([٢٨])احمد سعيد نوفل واخرون. ازمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، العدد (٨)، ٢٠١٥،ص١٤.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

أساسي لهذه المقاومة، وتخلي معظمها عنها حتى إعلاميا في الحرب الأخيرة، غير أن قوى المقاومة لا تزال تحرص على علاقات إيجابية وقوية مع كل دول الخليج، وفي ظل تنامي نظرية الاعتماد الممكن على هذه المقاومة لوقف مشاريع التوسع الإسرائيلية وإضعاف قدراتها الأمنية خارج حدودها الحالية، فإن تمكين المقاومة ودعمها وتوفير إمكانات الحياة والتطور لها ماليا وعسكريا وسياسيا وإعلاميا وفكريا يشكل مصدرا مهما من مصادر تحقيق الأمن لدول المجلس، كما يضعف ذلك سياسات الابتزاز والأطماع التي تتبعها إسرائيل إزاء هذه الدول، ويمكن واقع المقاومة هذا دول الخليج من فرض رويتها العربية على السياسة الدولية في التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي الذي لا زال يعد مصدر الاضطراب والفوضى بل والإرهاب الأساسي في المنطقة[٢٩].

٥. التعامل مع الجماعات المتطرفة. تعد ظاهرة تنامي عنف الجماعات المتطرفة دافعا قويا لإعادة النظر في السياسات الخليجية الحالية المتعلقة بدول الربيع وتيارات الإصلاح والثورة العربية المعاصرة، فقد اعتبر الكثيرون نجاح الثورات والحركات الإصلاحية في بعض دول الربيع وتقدم تيارات الإسلام السياسي المعتدل للحكم فيها عبر الانتخابات ضربة قاسية لتنظيم القاعدة وداعش وأفكارهم العنفية المتطرفة، وأصبح الشباب العربي يزداد وعيا وعقلانية، وعقد آماله على توفير فرص العمل والحياة الكريمة والحرية والتنمية، الأمر الذي أفقد هذه الجماعات العنفية مؤقتا مصدرا من مصادر قوتها، والتي كان لتطرف مواقفها إزاء تيار الإسلام السياسي المعتدل دور مهم في تراجع أهميتها النسبية، بل وفي إضعاف بريق شعاراتها القائمة على التطرف والمستفيدة من الإجراءات ضد التيارات الإسلامية السياسية المعتدلة، ناهيك عن تنامي الاعتدال في خطاب العلماء والمؤسسات الدينية والجماعات الدعوية أو السياسية الإسلامية ضد اتجاهات العنف والإرهاب الأخرى. ولذلك فإن جزءا من الاستراتيجية الخليجية القائمة يعتمد أوراق القوة المتاحة لدول الخليج في تحجيم واحتواء وهزيمة ظواهر التطرف والتكفير والإرهاب المتنامية، الأمر الذي قد يوسع المواجهة المسلحة المفتوحة مع هذه التنظيمات المتطرفة بدرجة قد تستنزف دول الخليج دون تحقيق نتائج ملموسة على المدى البعيد.

الاجراءات الاقتصادية والقانونية القطرية لتطويق الازمة

أصدرت وزارة التجارة القطرية في خطوة المعاملة بالمثل بناء على تعليمات من رئيس الوزراء تعميما رسميا لكل منافذ البيع والمجمعات الاستهلاكية العاملة في قطر بعدم تداول البضائع والسلع التي تم استيرادها من دول الحصار (السعودية، الإمارات، البحرين ومصر)، بدءا من ٢٦ ايار ٢٠١٨م محذرا باتخاذ إجراءات قانونية ضد المخالفين، أن مجلس الأعمال القطري قرر مقاطعة كل السلع والمنتج والبضائع

(٢٩)عبد القادر نفاع. التناقضات في السياسة الخارجية القطرية العلاقات مع ايران نموذجاً، مركز المزماه للدراسات والبحوث، ٢٠١٢،ص٨٢.

الواردة من دول (عزل قطر) وذلك من باب تطبيق مبدأ المعامل بالمثل وتضامنا مع مطالب المواطنين والمقيمين[٣٠].

أعلنت الحكومة القطرية في ١١ حزيران بداية اتخاذ إجراءات قانونية لرفع دعوى ضد الإمارات العربية المتحدة أمام محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة، بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان ونص البيان إن الدعوى المقدمة للمحكمة الدولية تنص على أن الإمارات قادت هذه الإجراءات التي أدت إلى تأثير مدمر على حقوق الإنسان وأنها اضطرت لاتخاذ الإجراءات بسبب الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان بحق دولة قطر ومواطنيها، أن الإمارات سنت سلسلة من التدابير التي ترمي إلى التمييز ضد القطريين بما في ذلك طردهم من البلاد ومنعهم من الدخول أو المرور عبرها كما طالبت مواطنيها بمغادرة قطر وأغلقت المجال الجوي والموانئ البحرية بأنها إجراءات تشكل انتهاكا لالتزامات الإمارات بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD)[٣١].

١. أكدت الحكومة القطرية أن (CERD) التي تضم الدول الأربع وقطر تمنع جميع أشكال التمييز العنصري بما في ذلك التمييز على أساس الجنسية، مشيرة إلى ان الامارات وقطر وافقتا على أن تبت محكمة العدل الدولية بالنزاعات المرتبطة بالاتفاقية، فيما لم توافق المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ومملكة البحرين على ذلك[٣٢]، تأتي هذه الخطوة لتزيد محاولات البحث عن حل تعقيد، ويقلل من الثقة التي تحاول دولة الكويت كوسيط بناءها ما يؤكد الفكرة بأن هذه الأزمة ستكون طويلة ومعقدة ومتدحرجة.

٢. عقدت قبل هذه الخطوة من دولة قطر قمة مكة في تاريخ ١٠ حزيران ٢٠١٨ بين كل من المملكة الأردنية والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة للنظر في المظاهرات والاحتجاجات في الأردن من قبل شريحة كبيرة من الشعب بسبب زيادة ضريبة الدخل وما ترتب عليها من إعفاء الحكومة وتشكيل حكومة جديدة، نتجت عن الاجتماع تعهدات من كل من السعودية والكويت ودولة الإمارات بتقديم حزمة مساعدات للأردن يبلغ حجمها (٢.٥) مليار دولار وجاء في البيان الختامي أن المساعدات الاقتصادية للأردن كالتالي[٣٣]:

(٣٠)عبد الحافظ الصاوي. حصار قطر الخسائر الاقتصادية لأطراف الازمة، تقديرات اقتصادية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، تموز ٢٠١٧،ص٥٠

(٣١) المصدر نفسه ،ص٥٦

(٣٢)سامي السلامي. سياسة الحيرة استجابة الدولة العربية للتحولات الهيكلية في الشرق الاوسط، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦،ص٨١.

(٣٣) عبد الحافظ الصاوي،مصدر سبق ذكره،ص ٥٩.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

أ. وديعة في البنك المركزي الاردني.
ب. ضمانات للبنك الدولي لمصلحة الأردن.
ج.دعم سنوي لميزانية الحكومة الأردنية لمدة خمس سنوات.
د. تمويل من صناديق التنمية لمشاريع إنمائية.

٣.اجتمع لأول مرة منذ اندلاع الأزمة الخليجية نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري في عمان مع الملك عبد الله الثاني وأكد أن دولة قطر ستعمل على توفير عشرة آلاف فرصة عمل للأردنيين في الدوحة وكذلك تقديم حزمة من الاستثمارات التي تستهدف مشروعات البنى التحتية بقيمة (٥٠٠) مليون دولار أميركي وذلك برغم تخفيض الأردن علاقاتها الدبلوماسية مع قطر وأغلاق مكتب قناة الجزيرة بعد اندلاع الأزمة الخليجية وقبل أن تتحسن العلاقة نهاية العام ٢٠١٨ بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل بعد اتصال هاتفي بين أمير قطر الشيخ تميم بن حمد وملك الأردن عبد الله بن الحسين، ويبدو أن هناك توجه لاستئناف العلاقات على مستوى السفراء وإعادة فتح مكتب قناة الجزيرة وهو ما يجعل الأردن حليفا استراتيجيا وليس حليفا مترددا وحسن تقدير من الدول الخليجية لوضع الأردن أمنيا وسياسيا واقتصادية والدعم ليس ماليا مباشرة بل مشاريع تنموية وودائع مصرفية يفترض أن يرافق الدعم خطط إصلاح اقتصادي ومحاربة الفساد وخفض ميزانية الدفاع وتعتبر هذه الخطوات خير دليل على أن دول الخليج أو نصفها لا تزال هي الثقل والقائد للنظام والعالم العربي.

الخاتمة

ان هذه الأزمة دفعت بدولة قطر إلى اعتماد خيار البحر لفك الخناق المضروب عليها، ولن يكون هذا تغيرا عابرا بل سيمتد آثاره إلى نشاطات تمس اعتبارات حيوية للبلد، وستراهن قطر على البحر في استيراد حاجاتها الاقتصادية وتعتمد عليه في تصدير الغاز وهذا الارتباط بين الضرورات الحيوية والبحر يجعل قطر تعيد النظر في مفهوم أمنها القومي وتنظر إلى نفسها باعتبارها قوة بحرية تحتاج إلى تطوير مفهوم للأمن يضع في الاعتبار التحكم في المضايق البحرية افقدت هذه الأزمة الثقة في مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية تعتمد في وجودها على القوانين والأنظمة المتفق عليها، ونزعت عنه الشرعية داخليا وخارجيا وغدى بذلك المجلس جسداً بلا روح ويتضح هذا من تدني مستوى العمل الخليجي المشترك وتدني مستوى قرارات القمتين الأخيرتين المنعقدتين في كل من الكويت والرياض ورغم هذه الأزمة وهذا التواضع في الأداء يظل المجلس البيت الخليجي الذي يحتوي كل دول الخليج العربية ذات المصير الواحد والمشترك ولازالت كل الدول الأعضاء متمسكة بوجوده غير أنه لا يمكن أن يعود إلى سابق عهده بعد حل الأزمة ولابد من مراجعة نظامه الأساسي والاتفاق على احترام اتفاقياته وتفعيل آلياته خصوصا لجنة حسم المنازعات لتجنب الوقوع مرة أخرى في نفس المطب.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

المصادر

- Ohchr Technical Mission to the state of Qatar Report On the impact of the Gulf Crisis on human rights December 2017, p8-10.
- عبد الرزاق حمد الدليمي. الإعلام وإدارة الأزمات، دار المسيرة، دمشق، ٢٠١٢.
- أحمد ماهر. إدارة الأزمات، الدار الجامعية، ط٢، الإسكندرية، ٢٠١٠.
- عاصم الأعرجي. إدارة الأزمات واتخاذ القرارات، مؤسسة حمادة ودار اليازوري، الأروق، ط١، ٢٠١٣.
- إسماعيل عبد الفتاح. الإعلام وإدارة الأزمات، دار العالم العربي، القاهرة، ط١، ٢٠١٣.
- أمينة سالم. إدارة الأزمات والتخطيط الإستراتيجي، المكتب العربي للمعارف، ط١، القاهرة، ٢٠١٥.
- عزيز صادق سنبه. مراكز الابحاث ودورها في عملية صنع الازمات في العراق، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٦.
- ماجد سلام الهدمي. وآخرون. مبادئ إدارة الازمات الاستراتيجية والحلول، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩ .
- محمود سمير الرنتيسي. السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (٢٠١١- ٢٠١٣)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ط١، ٢٠١٤.
- علي فارس حميد وآخرون. قمة الرياض وهم القوة ومحنة المواجهة، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧.
- محجوب الزويري. ايران والازمة الخليجية المكاسب والخسائر، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (٢٧)، تموز ٢٠١٧.
- علي وهب. الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الاوسط التآمر الامريكي-الصهيوني، ط٢، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥.
- قصي غريب. العلاقات القطرية- الاسرائيلية، النشرة الفلسطينية، وحدة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد (١٠)، حزيران ٢٠٠١.
- احمد سعيد نوفل واخرون. ازمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، العدد (٨)، ٢٠١٥.
- سالم اقاري. الازمة الخليجية ٢٠١٧ بين السياسة العربية والمواقف الدولية، مجلة تحولات، العدد (١)، ٢٠١٨.

- أميرة الراشد. العلاقات الخليجية الأمريكية عام ٢٠١٨ : التوافق والتباين والتحديات المستقبلية، موقع اراء حول الخليج، الشبكة الدولية للأنترنيت، على الرابط:
- http://araa.sa/index.php?view=article&id=4359:324231&Itemid =172nt تمت المعاينة من قبل الباحث بتاريخ ٢٩ ت١ ٢٠١٩.
- محمد احمد امير. ازمة الخليج والعلاقات القطرية، المركز العربي للدراسات والبحوث، بحث منشور، ٢٠١٧،
- ()لينا الخطيب. سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج، مركز كارنغي للشرق الاوسط، بيروت، ٢٠١٤
- عماد مؤيد المرسومي. الدور القطري فوضى برائحة الغاز، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٤.
- فراس عباس هاشم. عوامل الرعب الموجهة السعودية واستراتيجية اتباع طرفي الصدع، قطر وازمة الخليج، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ط١، بيروت، ٢٠١٨.

احمد سعيد نوفل واخرون. ازمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، العدد (٨)، ٢٠١٥.

- عبد القادر نفاع. التناقضات في السياسة الخارجية القطرية العلاقات مع ايران نموذجاً، مركز المزماه للدراسات والبحوث، ٢٠١٢.
- عبد الحافظ الصاوي. حصار قطر الخسائر الاقتصادية لأطراف الازمة، تقديرات اقتصادية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، تموز ٢٠١٧.
- سامي السلامي. سياسة الحيرة استجابة الدولة العربية للتحولات الهيكلية في الشرق الاوسط، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies